



مشروع نجاعة الأداء

مقدمة

طبقا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة رقم 4/2015 بتاريخ 18 يونيو 2015 والمتعلق باطلاق المرحلة الثالثة للميزانية المهيكلية حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الاداء في إطار تنزيل القانون التنظيمي للمالية، انخرطت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في الموجة الثالثة للإصلاح المحاسبي ..وعليه فالوزارة مدعوة الى تفعيل المحاور المتعلقة بهيكلية الميزانية حول البرامج واعتماد المنهجية المتعلقة بنجاعة الاداء ووضع البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2016-2018 واعداد مشروع نجاعة الاداء.

ويأتي هذا الانخراط تنويجا لمسلسل من الإصلاحات التي اتخذتها الوزارة بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية انطلق بإعداد تقرير النوع المرافق لقانون المالية لسنة 2007 إضافة إلى اعتماد شمولية النفقات نفس السنة وانتهاء بإعادة تبويب الميزانية وفق المخطط الاستراتيجي للوزارة سنة 2012.

إن تنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية يتطلب إعادة هيكلة الميزانية باعتماد برامج موزعة حسب الجهات وحسب المشاريع والعمليات، مما يمكن من قراءة جيدة لمختلف جوانب استعمال الموارد المخصصة وقياس نجاعة استعمالها.

كما يمكن هذا التنظيم الجديد للميزانية من الاطلاع على أثر وانعكاسات السياسات العمومية والمشاريع المنبثقة عنها على الساكنة لاسيما بالنسبة لقطاع اجتماعي كقطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

إن البرامج المعتمدة من طرف هذه الوزارة وكذا المشاريع والأهداف والمؤشرات المرتبطة بها تم تضمينها في مشروع نجاعة الأداء الذي يشمل جزئين :

الجزء الاول: تقديم الوزارة

الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة

الجزء الأول

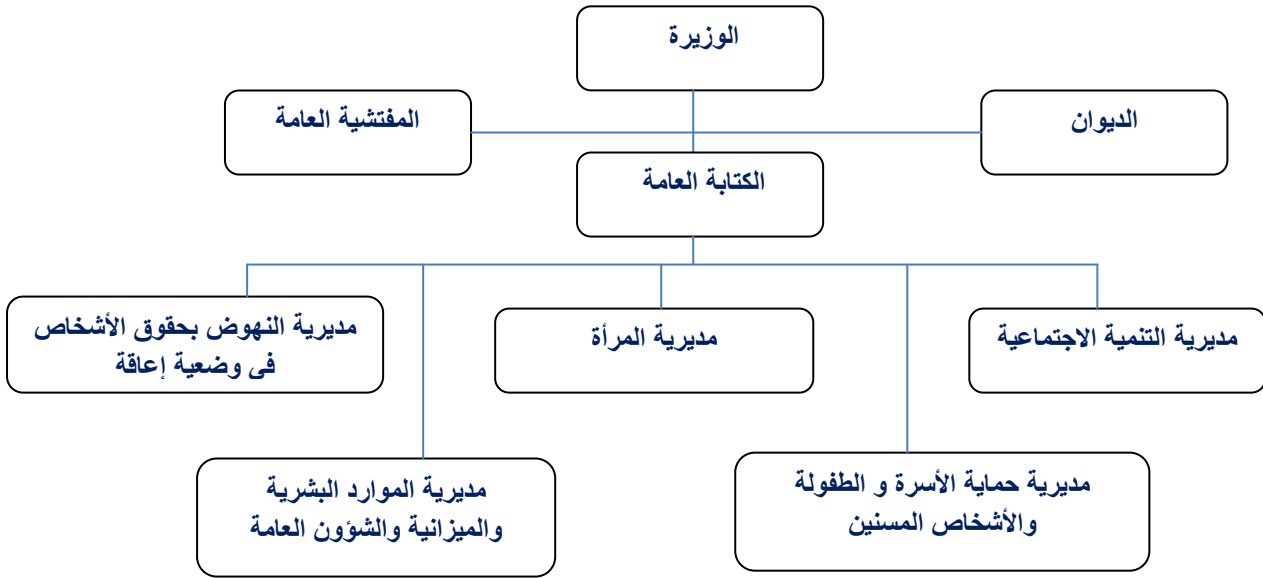
تقديم وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة :

1.1. هيكل الوزارة ومواردها البشرية:

تم تحديد اختصاصات وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بموجب المرسوم رقم 2.13.22 الصادر في 18 من جمادى الآخرة 1434 (29 أبريل 2013) المنظم لاختصاصات وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

من أجل إنجاز مهامها، تتوفر الوزارة على هيكلية وظيفية كما هو مبين أسفله:



كما تضم الوزارة مؤسستين عموميتين تحت وصايتها وهما مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

ويبلغ عدد الموارد البشرية الساهرة على تنفيذ مهام ومشاريع الوزارة 401 منها 186 من النساء و215 من الذكور.

1.2. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة:

تسهر وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على إعداد وتنزيل السياسة الحكومية في مجال حماية الطفولة والأسرة والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين وتحسين وضعية المرأة والتنمية الاجتماعية، وذلك بتنسيق مع القطاعات المعنية.

على المستوى الترابي، لا تتوفر الوزارة حالياً على مندوبيات جهوية ويتم تنزيل مخططاتها وبرامجها عبر مكونات القطب الاجتماعي.

على المستوى الاستراتيجي، اعتمدت الوزارة رؤية موحدة للقطب الاجتماعي المكون من الإدارة المركزية والمؤسستين العموميتين تحت الوصاية. وفي هذا الإطار، تحدد استراتيجية القطب الاجتماعي لسنوات 2012-2016 بشكل دقيق المجالات الأساسية للتدخلات وتهدف إلى إرساء الأسس لمجتمع متضامن يقوم على الكرامة والمساواة وتشجيع الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة و كذا النهوض بالتكافل الاجتماعي والتضامن والمساواة بين الجنسين وتقوية العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وترتكز الاستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة (استراتيجية 4+4) على ما يلي :

- رؤية شمولية ومندمجة، تأخذ بعين الاعتبار تدخلات كل الفاعلين وكذا احتياجات الفئات المستهدفة في شموليتها؛
- قطب اجتماعي منظم وفاعل ومتكامل، يسعى إلى تحسين أثار برامج وضمان انسجام تدخلاته وفق اختصاصات كل مكون، المنصوص عليها في القوانين والمراسيم التنظيمية مع تثمين الخبرة المتراكمة ؛
- حكمة جيدة، مبنية على المسؤولية والمحاسبة والتقييم وإشراك كل الفاعلين في جميع مراحل تخطيط البرامج والمشاريع المهيكلة ؛
- النجاح في ترشيد النفقات والاستعمال الأمثل للموارد لتحقيق الأهداف واعتماد الشراكة كأسلوب للتدبير ؛
- التخطيط الأفقي، الذي يأخذ بعين الاعتبار إشراك ومساهمة كل مكونات القطب الاجتماعي.

وتشمل وظائف استراتيجية القطب الاجتماعي المهام التالية :

- تنسيق السياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي ؛
- التأطير والمواكبة وهيكلية العمل الاجتماعي ؛
- -التتبع والتقييم والرقابة ؛
- -تقديم خدمات التكفل والمساعدة الاجتماعية ؛
- -الوقاية واليقظة والإشعار ؛
- -التعبئة الاجتماعية.

وتتكون الاستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة من أربعة (4) محاور استراتيجية بالإضافة إلى أربعة (4) إجراءات داعمة (استراتيجية 4+4)، مفصلة كالآتي:

المحور الاستراتيجي الأول : الدعم المؤسسي للقطب الاجتماعي وتقويته، ويهم أساسا إعادة هيكلة القطب الاجتماعي وتوحيد تدخلات مكوناته في إطار من التكامل وكذا تقوية موارده البشرية.

المحور الاستراتيجي الثاني: تأطير العمل الاجتماعي ومواكبته وهيكلته، بهدف النهوض بالفاعلين المحليين والمجتمع المدني العاملين في مجال تدخل الوزارة عبر الدعم المالي لمشاريعهم ومبادراتهم.

المحور الاستراتيجي الثالث: النهوض بالعمل التكافلي والتضامني ويهم تقوية وتنمية التكفل بالغير عبر تقديم خدمات ومعينات للفئات في وضعية هشاشة والمساهمة في إحداث وحدات القرب للحماية بالإضافة إلى تقنين خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

المحور الاستراتيجي الرابع : العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية وذلك عن طريق تقوية الترسانة القانونية والتنظيمية الخاصة بمكافحة العنف والتمييز والإقصاء وتفعيل الخطة الحكومية للمساواة "إكرام".

وترتبط الإجراءات الأربعة الداعمة لهذه المحاور بالجانب القانوني والتنظيمي والتواصل والتحسيس والتتبع والافتحاص والشاركة المؤسساتية والتعاون الدولي.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016

جدول 1: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الفصول

قانون المالية 2015	المجموع قانون المالية لسنة 2016	مشروع قانون المالية لسنة 2016			النفقات
		م.د.م.ص.م مصلحة الاستقبال والدعم وتقييم البرامج	الحسابات الخصوصية للخزينة	الميزانية العامة	
47 051 000	*97 463 000			*97 463 000	الموظفون
504 460 000	506 143 000	1 443 000		504 700 000	المعدات والنفقات المختلفة
98 685 000	87 213 000	213 000		87 000 000	الاستثمار
651 196 000	690 819 000	1 656 000		689 163 000	المجموع

* هذا الإ اعتماد يشمل نفقات موظفي الإدارة المركزية ووكالة التنمية الاجتماعية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج :

جدول 2: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 2016	المجموع الميزانية العامة 2016	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2016)			برامج الوزارة
			فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الموظفين	
153 794 140		153 794 140	50 342 000	103 452 140		التنمية الاجتماعية
409 236 558	1 656 000	407 580 558	33 900 000	373 680 558	97 463 000	النهوض بحقوق المرأة والأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين
572 168 000 (إضافة إلى الموظفين (97 463 000)	0	30 325 302 (إضافة إلى الموظفين (97 463 000)	2 758 000	27 567 302		القيادة والدعم
690 819 000	1 656 000	689 163 000	87 000 000	504 700 000	97 463 000	المجموع

4. توزيع جهوي لاعتمادات برامج الوزارة أو المؤسسة

لا تتوفر الوزارة لحد الآن على مندوبيات جهوية أو إقليمية. وعليه، فإن توزيع اعتمادات الميزانية يتم مركزيا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التدبير المركزي للإعتمادات المرصدة يشمل كل الخدمات المقدمة على المستوى الجهوي وذلك بالتنسيق مع مندوبيات التعاون الوطني ومنسقيات وكالة التنمية الاجتماعية.

5. برجة ميزانية لثلاث سنوات 2016-2018

جدول 3 : البرجة الميزانية لثلاث سنوات 2016-2018 حسب طبيعة النفقة

2018 الإسقاطات الأولية	2017 الإسقاطات الأولية	2016 مشروع قانون المالية للسنة	2015 قانون المالية للسنة	
				نفقات التسيير
*103 000 000	*100 000 000	*97 463 000	47 051 000	نفقات الموظفين
				نفقات المعدات والنفقات المختلفة
512 000 000	510 000 000	504 700 000	504 017 000	الميزانية العامة
1 443 000	1 443 000	1 443 000	1 443 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
				نفقات الاستثمار
92 000 000	90 000 000	87 000 000	98 472 000	الميزانية العامة
213 000	213 000	213 000	213 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
708 656 000	701 656 000	690 819 000	651 196 000	المجموع

* هذا الإعتماد يشمل نفقات موظفي الإدارة المركزية ووكالة التنمية الاجتماعية

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

2018 الإسقاطات الأولية	2017 الإسقاطات الأولية	2016 مشروع قانون المالية للسنة	2015 قانون المالية للسنة	
				التنمية الاجتماعية
156 000 000	155 794 140	153 794 140	144 737 940	الميزانية العامة
				مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
				الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
				النهوض بحقوق المرأة والأشخاص في وضعية اعاقة وحماية الأسرة والطفولة والاشخاص المسنين
410 500 000	410 000 000	407 580 558	426 631 000	الميزانية العامة
1 656 000	1 656 000	1 656 000	1 656 000	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
				الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
				القيادة والدعم
37 500 000 (إضافة إلى الموظفين *(103 000 000)	34 205 860 (إضافة إلى الموظفين *(100 000 000)	30 325 302 (إضافة إلى الموظفين *(97 463 000)	31 120 060 (إضافة إلى الموظفين (47 051 000)	الميزانية العامة
				مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
				الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
708 656 000	701 656 000	690 819 000	651 196 000	المجموع

* هذا الاعتماد يشمل نفقات موظفي الإدارة المركزية ووكالة التنمية الاجتماعية

جدول 5: البرمجة الميزانية حسب البرامج

البرنامج	المشروع	الموظفون	التسيير	الاستثمار
التنمية الاجتماعية	دعم ومصاحبة الفاعلين الاجتماعيين	*97 463 000	1 000 000	50 342 000
	الدعم المؤسسي لوكالة التنمية الاجتماعية		100 000 000	9 000 000
	المعهد الوطني للعمل الاجتماعي		2 452 140	5 000
النهوض بحقوق المرأة والأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين	الدعم المؤسسي لمؤسسة التعاون الوطني		364 000 000	20 400 000
	النهوض بحقوق المرأة والمساواة		6 838 000	6 000 000
	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة		692 558	1 000 000
	حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين		2 150 000	6 500 000
القيادة والدعم	دعم المهام		26 307 302	2 758 000
	دعم الأعمال الاجتماعية		1 260 000	-

* هذا الإعتماد يشمل نفقات موظفي الإدارة المركزية ووكالة التنمية الاجتماعية

الجزء الثاني
تقديم برامج الوزارة

برنامج "التنمية الاجتماعية"

1. استراتيجية برنامج " التنمية الاجتماعية "

ينبثق برنامج التنمية الاجتماعية من استراتيجية القطب الاجتماعي 4+4، ويتضمن أربعة محاور أساسية:

- الشراكة مع الجمعيات الحاملة لمشاريع ومبادرات في المجالات التي تدخل ضمن مجالات تدخل القطب الاجتماعي والمتمثلة في إدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وحماية حقوق المرأة والأسرة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين. في إطار هذه الشراكة تستفيد الجمعيات من دعم مالي وبرامج تقوية القدرات؛
- الهندسة الاجتماعية كإطار للتفكير حول التجارب في مجال التنمية الاجتماعية من خلال تحليل طلب وحاجيات الساكنة المستهدفة من طرف السياسات الاجتماعية العمومية، وإعداد تصور حول الآليات الكفيلة بالاستجابة لهذه الانتظارات، فضلا عن سن وتفعيل وتقييم سياسات عمومية مشتركة؛
- إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية على ضوء مقتضيات القانون 05/14 في صيغته المعدلة، وسيتم تنزيل هذا الإصلاح من خلال دعم الجمعيات المشرفة على تدبير هذه المؤسسات، وفق منهجية "مشروع المؤسسة"، والذي سيرتكز على تأهيل البنيات الأساسية، ودعم القدرات التدييرية، وتطوير مهارات العاملين الاجتماعيين؛
- الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى.

أ- ملخص البرنامج وأهدافه العامة

يرتكز هذا البرنامج على ثلاثة محاور أساسية:

المحور الاول : يتعلق بدعم ومصاحبة الفاعلين الاجتماعيين من خلال :

- مهنة الجمعيات عبر الرفع من قدراتها لتمكينها من القيام بمزيد من الانشطة ومشاركتها الفعالة في التنمية المحلية. ويخصص القطب الاجتماعي دعما ماليا سنويا للجمعيات العاملة في مجالات تدخله : تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حماية حقوق المرأة والأسرة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين. ويعتبر دعم الجمعيات مكونا أساسيا في استراتيجية القطب الاجتماعي 4+4؛

- ضمان التنسيق من اجل هيكلة العمل الاجتماعي على المستوى الترابي؛
- وضع مخططات جهوية مصاحبة للجماعات الترابية لإدماج قضايا المرأة والأسرة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين في مخطط التنمية المحلية.
- المحور الثاني: يتعلق بالدعم المؤسسي لوكالة التنمية الاجتماعية التي ستستفيد من دعم مخصص لضمان تدخلها وفق برنامج عمل يركز على ثلاث محاور أساسية:
 - المصاحبة المحلية للبرنامج الاجتماعية الوطنية؛
 - الإدماج الاجتماعي عبر الأنشطة الاقتصادية؛
 - تقوية قدرات الفاعلين.
- المحور الثالث: يتعلق بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي المدعو لدعم أنشطة الوزارة عن طريق تكوين أطر عليا متخصصة في إعداد وتفعيل برامج التنمية الاجتماعية.

ب- مسؤول البرنامج

مدير التنمية الاجتماعية.

ت- المتدخلين في قيادة البرنامج

مديرية المرأة، ومديرية النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، مديرية حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين ومديرية التنمية الاجتماعية.

1- أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

مشروع/عملية 1

إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

الهدف 1:

الرفع من نجاعة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

مؤشر 1.1:

خرائطية النظام المعلوماتي الجغرافي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية

توقعات 2018	توقعات 2017	قانون المالية 2016	الوحدة
--	600	600	عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المتضمنة في الخرائطية

وصف المؤشر:

يعرف هذا المؤشر بواقع مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتغييرات التي يجب إجراؤها، من خلال خرائطية النظام المعلومات الجغرافي، التي تعتبر بمثابة اداة ضرورية لقيادة اصلاح هذه المؤسسات.

توضيحات منهجية

يتعلق هذا المؤشر بعدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي توجد كل المعطيات المتعلقة بها ضمن النظام المعلوماتي الجغرافي.

مصدر المعطيات:

النظام المعلوماتي الجغرافي.

محدودية ونقاط ضعف المؤشر:

مؤشر مرتبط بالوسائل يقيس فقط مستوى إنجاز خرائطية مؤسسات الرعاية الاجتماعية (مرحلة التشخيص).

المؤشر 1.2

عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تمت مصاحبتهما لتتلاءم مع القانون 05/14

الوحدة	منجزات 2014	قانون المالية 2015	قانون المالية 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المتضمنة في الخرائطية	35	62	90	150	200

وصف المؤشر

يقيس هذا المؤشر عدد المؤسسات التي استفادت من تقوية القدرات بهدف تقديم خدمات مطابقة للمعايير المعمول بها والعمل على استدامتها.

توضيحات منهجية

تتمثل المصاحبة في تأهيل البنيات التحتية وتقوية القدرات في مجال التدبير وتنمية كفاءات العاملين الاجتماعيين، ويمكن لمؤسسات الرعاية الاجتماعية أن تستفيد من بعض أو جل هذه المكونات وذلك وفق حاجياتها.

مصدر المعطيات

نظام متابعة وتقييم برنامج المصاحبة

محدودية ونقاط ضعف المؤشر:

يقيس هذا المؤشر نتائج مسار المصاحبة من حيث تقوية القدرات لتجويد الخدمات، إلا أنه لا يقيس مستوى رضى المستفيدين على مستوى ذات الخدمات.

**برنامج " النهوض بحقوق المرأة والأشخاص في
وضعية اعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين "**

1. الأهمية الاستراتيجية للبرنامج

أ- ملخص البرنامج وأهدافه العامة

يشمل برنامج " النهوض بحقوق المرأة والأشخاص في وضعية اعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين " مجموعة من البرامج الموجهة لهذه الفئات في إطار استراتيجية الوزارة. وتشمل المجالات التالية:

المحور الأول يتعلق بالدعم المؤسسي للتعاون الوطني

المحور الثاني يشمل تحسين وضعية المرأة وتعزيز حقوقها ومكافحة جميع اشكال التمييز ومناهضة العنف ضد النساء عن طريق مأسسة آليات اليقظة والتكفل بضحايا العنف وضمان استقلالها الاقتصادي وتعزيز فرص الوصول إلى مواقع صنع القرار دون تمييز مع احترام التزامات المغرب للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية.

ومن اجل ذلك قامت الوزارة بتنفيذ المهام التالية:

- تنفيذ ورصد الاستراتيجية الوطنية للمساواة ووضع خطط التواصل والتحسيس؛
- تنفيذ ورصد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة؛
- تنسيق برامج وتدخلات القطاعات الوزارية والجمعيات والقطاع الخاص من أجل انصاف المرأة؛
- انجاز دراسات وبحوث، تجميع ونشر الوثائق؛
- دعم المتدخلين في مجال الاستقبال والخدمات الموجهة لفائدة المرأة ؛
- تعزيز التعاون مع جميع المتدخلين العاملين في مجال النهوض بحقوق المرأة ؛
- دعم الجمعيات العاملة في مجال المرأة.

المحور الثالث يتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ويهدف إلى ضمان المشاركة الاجتماعية لهذه الفئة.

وفي هذا الصدد، انكبت الوزارة على ما يلي:

- اعداد وتتبع ومواكبة تنفيذ سياسات الإعاقة والخطة الاستراتيجية لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
- تأطير ومراقبة وتنفيذ إجراءات صندوق دعم التماسك الاجتماعي؛
- ملائمة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني مع المعايير والممارسات الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

المحور الرابع يشمل حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين ويرتكز على المحاور التالية :

- التنسيق ورصد تنفيذ السياسة العامة لحماية الطفولة؛
- تنسيق وتوحيد ممارسات التكفل بالأطفال
- النهوض بحقوق الأشخاص المسنين والتضامن بين الأجيال؛
- مراقبة تنفيذ مدونة الأسرة، وتعزيز خدمات الوساطة الأسرية

ب- المسؤول عن البرنامج

السيد الكاتب العام

ج المتدخلين في قيادة البرنامج

مديرية المرأة، ومديرية النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ومديرية حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين.

مشروع/ عملية 1

النهوض بحقوق المرأة والمساواة

الهدف 1

إعداد و تنسيق السياسة الحكومية التي تهدف إلى المساواة و الإنصاف على المستوى الوطني و الترابي و العمل على تنفيذها.

المؤشر 1.1

نسبة تنفيذ و أجراة الاستراتيجيات و البرامج الحكومية في مجال الإنصاف و المساواة

الوحدة	منجزات 2014	قانون المالية 2015	قانون المالية 2016	توقعات 2017	توقعات 2018	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد الفئة المحققة /عدد الفئة المستهدفة	50%	70%	100%	10%	40%	2012 بالنسبة للخطة الحكومية 2012-2016 2017 بالنسبة للخطة الحكومية ما بعد 2016

تقديم المؤشر

يجسد هذا المؤشر الجهود المحققة من طرف جميع الأطراف المعنية بتنفيذ البرامج والخطط الوطنية من أجل ترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة والتي تمثل إطار النقائية مختلف المبادرات التي تهدف النهوض بحقوق النساء، اعتمادا على مقارنة عرضانية.

تفاصيل منهجية

هذا المؤشر يمكن من تحديد وضعية تنفيذ الإجراءات وتتبع التزامات مختلف المتدخلين حسب الإطار الوطني المرجعي في مجال الإنصاف والمساواة.

مصادر المعطيات

المعطيات الخاصة بالتتبع و تقييم البرنامج الحكومي للمساواة اعتمادا على تقرير النوع الذي تعده وزارة الاقتصاد و المالية.

محدودية المؤشر

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز لا تمكن من قياس مدى تحقيق المساواة الشيء الذي يستدعي مجموعة من المتغيرات. تحقيق هذا المؤشر يرتبط بالتزام باقي القطاعات حسب البرمجة الزمنية المحددة.

المؤشر 2.1

نسبة تغطية الأقاليم بفضاءات واليات الإنصاف والمساواة والخاصة بالرصد ومكافحة التمييز والعنف المماسس.

الوحدة	قانون المالية 2015	قانون المالية 2016	توقعات 2017	توقعات 2018	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد الفئة المحققة /عدد الفئة المستهدفة	45%	58%	72%	85%	2015: أحدثت 40 فضاء في 34 عمالة وإقليم تغطية شاملة للأقاليم والعمالات (75)

تقديم المؤشر

هذا المؤشر يجسد نسبة التغطية الترايبية بالفضاءات المتعددة الوظائف للنساء واليات الرصد والتبليغ وكذا المنظومة المعلوماتية للعنف ضد النساء.

تفاصيل منهجية

يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة تأهيل وتجهيز الفضاءات واليات الإنصاف والمساواة والرصد ومكافحة التمييز ومدى اشتغالهم على مستوى الأقاليم وجهات المملكة.

مصادر المعطيات

يحسب المؤشر انطلاقا من التقرير السنوي للفضاءات واليات الإنصاف والمساواة ومكافحة التمييز.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

تجدر الإشارة إلى ان نسبة تحقيق هذا المؤشر لا يسمح بتحليل نوعية هذه المؤسسات وأثر عملها على السكان. من المهم تحديد أولويات الاحتياجات وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية وضمان تغطية جميع عمالات وأقاليم المملكة.

مشروع/ عملية 2

النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية اعاقه

الهدف 2:

النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية اعاقه

المؤشر 1.2 :

نسبة تحقيق السياسة العمومية المندمجة من اجل النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية اعاقه

السنة المرجعية القيمة المستهدفة	2018 التوقع	2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	الوحدة
100% في 2025	30%	20%	10%	نسبة تحقيق السياسة العمومية المندمجة

وصف المؤشر:

يمكن هذا المؤشر من توضيح الأنشطة والتدابير المتخذة من أجل تنفيذ السياسة العمومية المندمجة من اجل النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية اعاقه.

توضيحات منهجية:

يحتسب هذا المؤشر انطلاقا من البيانات المستقاة من خلال رصد وتقييم إنجازات الوزارة في إطار تنفيذ هذه السياسة وكذا عمليات التنسيق في هذا المجال

مصادر المعطيات:

معطيات الوزارة والمعلومات المحصلة من مختلف القطاعات المعنية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر مرتبط بالتزام جميع القطاعات الحكومية المعنية

المؤشر 2.2 :

نسبة إرساء معيار الجودة على مستوى المؤسسات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة

2017	2016	الوحدة
التوقع	مشروع قانون المالية	
100%	50%	نسبة إرساء معيار الجودة على مستوى المؤسسات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة

وصف المؤشر:

هذا المؤشر يمثل نسبة إنجاز مشروع إرساء معيار الجودة بالمؤسسات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، عبر إعداد دليل وطني لمعايير جودة الخدمات بهاته المؤسسات وتقوية قدرات الجمعيات المسيرة لها.

توضيحات منهجية:

نسبة إنجاز مشروع إرساء معيار الجودة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة وإعداد دليل وطني لمعايير جودة الخدمات وتأهيل هاته المؤسسات من أجل تكفل أمثل لهاته الفئة.

بعد تعميم معيار الجودة المذكور، سيكون من الممكن قياس جودة الخدمات المقدمة للأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم عبر قياس مدى احترام المعايير المحددة من طرف هاته المؤسسات.

مصادر المعطيات:

معطيات الوزارة ومؤسسة التعاون الوطني ومراكز التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة.

المؤشر 3.2 :

نسبة تقدم وضع نظام لتقييم الإعاقة

2017 التوقع	2016 مشروع قانون المالية	الوحدة
100%	50%	نسبة تقدم وضع نظام لتقييم الإعاقة

وصف المؤشر:

هذا المؤشر يوفر معلومات حول درجة وضع نظام لتقييم الإعاقة فيما يخص:

- اعداد آليات تقييم الإعاقة؛
- اعداد النصوص التنظيمية للنظام؛
- تشكيل لجان (ممثلين عن مختلف القطاعات)؛
- تنظيم دورات تكوينية لأعضاء اللجان؛
- توطين اللجان على المستوى الجهوي

توضيحات منهجية:

يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إنتاج الوثيقة الإطار حول نظام تقييم الإعاقة (آليات التقييم والنصوص التنظيمية) من خلال مقارنة عدد من الأنشطة المنجزة خلال السنة المعنية بالعدد الإجمالي المتوقع لنفس السنة.

مصادر المعطيات:

معطيات الوزارة ووزارة الصحة ومؤسسة التعاون الوطني.

مشروع/ عملية 3

حماية الاسرة والأطفال في وضعية صعبة وحقوق الاشخاص المسنين

الهدف 3:

تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية في مجال الطفولة والأشخاص المسنين.

المؤشر 1.3 :

نسبة تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

السنة المرجعية القيمة المستهدفة	توقعات 2018	توقعات 2017	قانون المالية 2016	الوحدة
100% في 2020	25%	25%	30%	نسبة تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

وصف المؤشر:

يوفر هذا المؤشر معلومات حول المجهودات المبذولة من طرف القطاعات العمومية في تنفيذ السياسة العمومية المندمجة من اجل حماية الاطفال في وضعية صعبة ضد العنف والمحافظة على حقوقهم.

توضيحات منهجية:

يحتسب هذا المؤشر من خلال المعطيات المجمعة في إطار تتبع تنفيذ السياسة العمومية. وتهم هذه المعطيات التدابير القانونية والمعايير والخدمات وعدد المؤسسات العمومية المتخصصة والمخصصة للأطفال وعدد الاطفال المودعين بهذه المؤسسات وعدد الأطفال المعنفين وعدد المنظمات غير الحكومية المدعمة والميزانية المخصصة.

مصادر المعطيات:

معطيات السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، التقرير الدوري حول تنفيذ هذه السياسات، محاضر اجتماعات اللجنة الوزارية الخاصة بتتبع السياسة وخطة العمل المتعلقة بحماية الأطفال والنهوض بوضعيتهم.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر مرتبط بالتزام الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة ويتطلب نظام معلومات ورصد وكذا تصميم مؤشرات أخرى لقياس جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

الهدف 4:

الرفع من عدد مراكز الوساطة الأسرية المدعمة من طرف الوزارة

المؤشر 1.4:

عدد مراكز الوساطة الأسرية المدعمة من طرف الوزارة

الوحدة	قانون المالية 2015	قانون المالية 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
عدد المراكز	15	15	24	24

توضيحات منهجية:

يمكن هذا المؤشر من الوقوف على المجهودات التي تقوم بها الوزارة في مجال إنعاش الوساطة الأسرية وذلك من خلال دعم القدرات التقنية والمؤسسية للفاعلين الجمعيين بغية تقديم خدمات ذات جودة في هذا المجال. ويبين هذا المؤشر عدد مراكز الوساطة الأسرية المدعمة من طرف الوزارة.

مصادر المعطيات:

معطيات من مديرية حماية الطفولة والأسرة والاشخاص المسنين

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يعكس جميع المجهودات المبذولة على المستويين الاستراتيجي والتشريعي في مجال الوساطة الأسرية.

برنامج القيادة والدعم

1. استراتيجية برنامج القيادة والدعم:

يشمل برنامج "القيادة والدعم" الوسائل والموارد المتوفرة والكفيلة بإنجاح تنزيل استراتيجية الوزارة عبر توفير الموارد المالية واللوجستكية والبشرية المؤهلة.

أ. ملخص استراتيجية البرنامج والأهداف العامة

يرتكز هذا البرنامج على نقطتين:

- الأولى تتجسد في تدبير الموارد البشرية من خلال تقوية القدرات والكفاءات وتحسين ظروف العمل

- الثانية تخص دعم الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الوزارة.

ب- مسؤول البرنامج

مدير الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة

ج. المتدخلين في القيادة

- قسم الموارد البشرية
- قسم الأنظمة المعلوماتية
- قسم الميزانية والتجهيز

2. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1:

الرفع من كفاءة الموارد البشرية

المؤشر 1.1 :

معدل التقدم في إنجاز وتنفيذ مخطط متعدد السنوات للتكوين المستمر

السنة المرجعية القيمة المستهدفة	توقعات 2018	توقعات 2017	قانون المالية 2016	الوحدة
100% في 2019	30% (التطبيق)	30% (التطبيق)	100% (التحضير)	معدل التقدم في إنجاز وتنفيذ مخطط متعدد السنوات للتكوين المستمر

وصف المؤشر:

يوفر هذا المؤشر معطيات حول التزام الوزارة بإعداد مخطط للتكوين المستمر متعدد السنوات والحرص على تنفيذه بشكل دقيق حتى يتسنى الرفع من كفاءات الموارد البشرية بالوزارة لتلبية متطلبات الوزارة من الكفاءات القادرة على المساهمة في بلورة السياسات العمومية في مجال تدخلها وتتبع تنفيذها.

مصادر المعطيات:

المعطيات المتوفرة بقسم الموارد البشرية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يجب أن يرفق هذا المؤشر عند الشروع في تنفيذ المخطط بمؤشر آخر لقياس تأثير التكوين على المرادودية.

المؤشر 2.1 :

نسبة تخفيض وقت التغيب عن العمل

توقعات 2018	توقعات 2017	قانون المالية 2016	الوحدة
20%	20%	20%	نسبة تخفيض وقت التغيب عن العمل

وصف المؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى توفير المعلومات حول ضمان تتبع تدبير اوقات العمل وخلق حكامه جيدة للموارد البشرية قائمة على حث الموظفين على المراقبة الذاتية ومواظبتهم على احترام أوقات العمل.

توضيحات منهجية:

يحتسب هذا المؤشر على أساس ساعات العمل التي يؤديها كل موظف

مصادر المعطيات:

نظام مراقبة الولوج وقسم الموارد البشرية.

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يبين مدى تأثير هذا الإجراء على المردودية.